

الاثنين ٢٥ / آذار / ٢٠٢٤

ندرة المياه ومستقبل الشرق الأوسط على المحك.. سورية واليمن والعراق ولبنان والأردن الأكثر تأثراً! العرب: ترتيبات عسكرية جديدة في الشمال السوري تحت رعاية تركيا! وسط نقص القوات.. "واينت": قانون تجنيد اليهود المتشددين قد يفجر ائتلاف نتنياهو: غانتس يهدد بالانسحاب من الحكومة ولاييد يطالب بتجنيد الحريديم على الفور وغالانت يتصل؛ نيويورك تايمز: في غزة.. مقبرة كبرى و"حصيلة ظل" أخرى ولكن تحت الانقراض؛ أوبزيرفر: لن يكون هناك يوم تال في غزة.. والتعويل على انتصار شامل مجرد وهم! بايدن يوقع على مشروع قانون يحظر تمويل الأونروا ويتضمن مساعدات لإسرائيل بقيمة ٣.٣ مليار دولار؛ هاريس لا تستبعد حدوث "تداعيات وعواقب" بالنسبة لإسرائيل إذا مضت في عملية رفح؛ إنترسبت: بايدن وافق على إبادة الفلسطينيين في غزة؛ كاتب إسرائيلي: رهان نتنياهو وإسرائيليين كثر على ترامب "وهم و كارثة على إسرائيل"! هل ستطرد الصين الدولار الأمريكي من الشرق الأوسط؟ بروفيسور أمريكي: أيام زيلينسكي وأعوانه باتت معدودة؛ جنرال ألماني متقاعد: أوكرانيا لا تملك إمكانات عسكرية كافية لتحقيق الانتصار؛ لوفغارو: ٥ سيناريوهات لانتشار فرنسي عسكري بأوكرانيا؛ لن يُبقيَ الاتحاد الأوروبي على شيء في أوكرانيا سوى تربتها السوداء؛ هل وصل تنظيم «القاعدة» إلى موسكو... تفتيت وحدة المعايير الدولية..!!

الموضوع الرئيس: ندرة المياه ومستقبل الشرق الأوسط على المحك.. سورية واليمن والعراق ولبنان والأردن الأكثر تأثراً..!!

من المعروف أن الحضارة الإنسانية نشأت في أحضان الممرات المائية بالشرق الأوسط. وفي ظلّ ازدياد عدد المدن القديمة من الآلاف إلى الملايين، توسّعت أيضاً الزراعة لدعم المعيشة، والتجارة، والأمن الغذائي. **لكن المنطقة تواجه اليوم أزمة مياه.**

وتقول المحللة الأمريكية ناتاشا هول، في تقرير نشره مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، وهي زميلة بارزة في برنامج الشرق الأوسط بالمركز نفسه، إن عقوداً من سوء إدارة المياه، مع تزايد عدد السكان، وارتفاع درجات الحرارة، **أدت إلى سوء حالة أراضي المنطقة**، وإلى استنزاف مواردها



المحدودة من المياه. وأصبحت الممرات المائية الشهيرة في المنطقة تختفي أمام الأعين، فقد تحولت أنهارٌ كانت هادرة يوماً ما إلى مجرد جداول مياه يمكن عبورها سيراً على الأقدام.

وترى هول، التي تتمتع بخبرة أكثر من ١٥ عاماً كمحللة وباحثة وممارسة في مجال الطوارئ الإنسانية المعقدة والمناطق التي تشهد صراعات، وخاصة الشرق الأوسط، أن كثيراً من حكومات دول الشرق الأوسط تواجه مستويات غير مسبقة من الديون والعنف والبطالة، ما يجعلها عرضة للخطر، على نحو خاص، ويتعين عليها السعي بجدية لمواجهة المستويات المتزايدة من انعدام الأمن المائي في وقت يشهد تحولاً في الطاقة من الوقود الأحفوري، صاحبه عدم استعداد الدول المانحة للاستمرار في تقديم المساعدات، وتحول الاهتمام الدولي بعيداً عن المنطقة.

وتقول هول، في تقرير نشره مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، إن من المتوقع أن تؤدي ندرة المياه المتعلقة بالمناخ، والتي تمثل أكبر التحديات، إلى خفض إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية بنسبة حوالي ١٤% بحلول عام ٢٠٥٠. ورغم إلحاحية الأمر، تواصل الحكومات والأطراف المعنية الأخرى ممارسات الماضي الخاصة بالإدارة غير المستدامة للماء. وإصلاح ذلك أمر صعب بسبب عقود من التصرفات والسياسات غير المستدامة الراسخة طوال أجيال. ويعتبر تفهم كيفية الوصول إلى هذا الحال أمراً مهماً لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة سياسياً.

وبحلول عام ٢٠٥٠، سوف تعيش كل دولة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظل توتر مائي شديد للغاية؛ وإذا ما ارتفعت درجة الحرارة بواقع أربع درجات مئوية، سوف تشهد المنطقة انخفاضاً بنسبة ٧٥% بالنسبة للمتاح من المياه العذبة، ومن المتوقع أن تشهد دول كثيرة في المنطقة ارتفاعاً في درجة الحرارة يبلغ حوالي خمس درجات مئوية بحلول نهاية القرن.

والدول الأكثر عرضة لتغير المناخ والأقل استعداداً للتكيف هي أيضاً تلك الدول التي تؤثر عليها الحروب: فدول مثل سورية واليمن والعراق ولبنان والأردن إما متورطة في صراعاتها الخاصة، أو متأثرة بالعنف الذي تشهده دول مجاورة لها. ويعرض انعدام الأمن المائي للخطر تلك الدول المتأثرة بالحروب، أكثر من غيرها، ولكن تلك الأزمات يمكن أن تمتد عبر الحدود. ونتيجة لذلك، فإن الإخفاق في تحسين إدارة المياه والتكيف مع المناخ المتغير يهدد الأمن الإقليمي والدولي.

وبحسب المحللة، فقد تغلغل الشعور بالاستخدام غير المستدام للماء في النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمعات. ومن أجل تجنب حدوث هزة في العلاقة الحساسة بين الحكومات في الشرق الأوسط ومواطنيها، اتجهت المشروعات المرتبطة بالمياه إلى التركيز على وقف الإجراءات التي تزيد من إمدادات المياه، وليس لتحقيق الإصلاح الشامل. ويبدو أن بعض حكومات المنطقة تنتظر التكنولوجيا أو تحلية المياه لتنقذها. ولكن معظم الخبراء متفقون على أن تحلية المياه باهظة



التكاليف، وتحتاج إلى قدر كبير للغاية من الطاقة، وتنطوي على عدد لا حصر له من التدايعات البيئية المحتملة؛ ما يجعل من الصعب اللجوء إليها لتوفير كافة احتياجات البلاد من المياه؛ **كما أنه ليس من المحتمل أن تحل التكنولوجيا وحدها المشكلة؛**

فقد لجأت بعض الدول إلى الاستعانة بآليات قوية مثل نظام جمع ومراقبة البيانات والتحكم فيها، المعروف اختصاراً بنظام "سكاد"، الذي يتيح لمديري المرافق اكتشاف أيّ تسريبات والاطلاع على أحدث المعلومات الخاصة بضغط المياه والتغيرات في تدفق المياه. ولكن إذا ما تم اكتشاف حالات سرقة أو تسرب ولم تتوفر إرادة سياسية للتعامل مع السرقة، أو مع المتخصصين لإصلاح التسرب، حينئذ تعتبر مثل هذه التكنولوجيات عديمة الجدوى.

وبدلاً من ذلك سوف تحتاج دول المنطقة إلى التركيز كثيراً على إدارة المياه، كما تفعل بالنسبة لزيادة إمدادات المياه. وسوف يتعين عليها القيام بذلك مع المراعاة التامة للحفاظ على التوازن بين المصالح الخاصة القوية. ويؤدي تجاهل الوقائع السياسية التي أوصلت المنطقة إلى حافة الهاوية إلى إضعاف أيّ إصلاحات جادة. وقد يكون للإصلاح الخاص بالمياه أساس فني، لكن تنفيذ الإصلاحات يتطلب عقلية سياسية لتطوير المزيج المناسب من الاستثمارات، والحوافز والقيود بالنسبة للمعنيين في كل سياق.

وفي ختام تقريرها، تقول هول إن الماء هو المورد الوحيد في الشرق الأوسط الحيوي لحياة الإنسان، والذي أصبح نادراً بصورة متزايدة، وما زال رخيص الثمن، إن لم يكن مجاناً تماماً. وهذا يمكن أن يسفر عن كارثة بدأت تتكشف بالفعل في المنطقة، فنقص المياه يتسبب في احتجاجات مميتة، وصراعات، ونزوح. وأصبح الأمن المائي بسرعة مسألة تتعلق بالأمن الوطني والدولي؛ أن الوقت ينفد، ويتعين أن تدرك الحكومات والمؤسسات الدولية، ومنظمات المساعدات أن الاستقرار يعتمد على توفير هذا العنصر الأكثر أهمية للوجود الإنساني؛ إذ إن مستقبل الشرق الأوسط يعتمد عليه.

أخبار عن سورية:

العرب: ترتيبات عسكرية جديدة في الشمال السوري تحت رعاية تركيا..!!؟

تتسارع وتيرة تحركات ما تسمى الحكومة السورية المؤقتة، غير المعترف بها دولياً، لتوحيد فصائل المعارضة ضمن ما يسمى بـ"الجيش الوطني السوري"، في خطوة تتدرج ضمن ترتيبات تركية جديدة في الشمال السوري، ستكون هيئة تحرير الشام أبرز المتأثرين بها. وبحسب صحيفة العرب، توجد في الشمال السوري حكومتان؛ الأولى هي الحكومة المؤقتة وهي الذراع التنفيذية لائتلاف قوى الثورة والمعارضة وتأسست في العام ٢٠١٣، والثانية هي حكومة الإنقاذ التابعة لهيئة



تحرير الشام، والتي نجحت في فرض سيطرتها خلال السنوات الأخيرة على مناطق واسعة في الشمال، على حساب "المؤقتة". وطالبت وزارة دفاع الحكومة المؤقتة، مؤخرا جميع الفصائل المستقلة المنتشرة في مناطق سيطرتها بشمالي سورية، بالانضمام إلى "الجيش الوطني السوري".

وتأتي خطوة الحكومة المؤقتة في وقت تواجه فيه هيئة تحرير الشام وحكومة الإنقاذ التابعة لها أزمة كبيرة بسبب الانقسامات التي تعصف بصفوف الهيئة، والتي فجرها ملف "العمالة"، وأيضا بالاحتجاجات الشعبية التي عمت مناطق في إدلب وبعض أرياف حلب. ويقول المراقبون إن تحركات الحكومة المؤقتة لتوحيد الفصائل ضمن هيكل عسكري واحد تحت إشرافها في شمال حلب ليس بالجديد بل يعود إلى نحو سنتين، حين أطلقت خطة لتفعيل دور المؤسسات وتوحيد الفصائل، بعد سلسلة اجتماعات عقدت مع مختلف القوى العسكرية والأمنية. ولم تنجح الحكومة المؤقتة في ترجمة خطتها على أرض الواقع حينها، بفعل انفراد كل فصيل بقراراته وسياساته بمعزل عن وزارة الدفاع، ونجاح هيئة تحرير الشام في اختراق الفصائل الممانعة للانضمام إليها في الشمال.

ويرى مراقبون أن استئناف "المؤقتة" لمسار التوحيد في الظرف الحالي يعود إلى بعض المتغيرات في علاقة بأزمة هيئة تحرير الشام، وأيضا في وجود توجه تركي نحو إعادة ترتيب الوضع في الشمال خشية فقدان زمام السيطرة على ما يجري في هذا الجانب. ويوضح المراقبون أن تركيا بقيت على الحياد حيال الأزمة المركبة التي تواجهها هيئة تحرير الشام، ما يعكس أن أنقرة مرتاحة لما يحدث للهيئة، وأن هناك رغبة في تحجيم الأخيرة التي أصبحت تعد مشكلة ليس فقط أمام أي تسويات مستقبلية تتعلق بسورية، بل وأيضا في قدرة أنقرة على ضبطها. ويرى مراقبون أن هيئة تحرير الشام التي يتزعمها أبو محمد الجولاني لا تملك عمليا القدرة على استعادة تأثيرها على مناطق سيطرة "الجيش الوطني" في ظل انشغالها بخلافاتها الداخلية ومحاولة احتواء ردود الفعل الشعبية ضد سياساتها.

الأراضي الفلسطينية المحتلة:

وسط نقص القوات.. "واينت": قانون تجنيد اليهود المتشدد قد يفجر ائتلاف ننتياهو... غانتس يهدد بالانسحاب من الحكومة ولايبدي يطالب بتجنيد الحريديم على الفور وغالانت يتنصل... نيويورك تايمز: في غزة.. مقبرة كبرى و"حصيلة ظل" أخرى ولكن تحت الأنقاض... أوبزيرفر: لن يكون هناك يوم تال في غزة.. والتعويل على انتصار شامل مجرد وهم..!!

قال مسؤولون إسرائيليون، مساء أمس، إن تل أبيب وافقت على إطلاق سراح ٧٠٠ أسير فلسطيني مقابل إفراج حماس عن ٤٠ من بين الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة. ونقل موقع واللا الإخباري (خاص) عن مسؤولين إسرائيليين لم يسلمهم إن تل أبيب وافقت على مقترح الولايات المتحدة



بإطلاق سراح ٧٠٠ أسير فلسطيني، بينهم ١٠٠ من "ذوي المؤبدات"، مقابل إفراج حماس عن ٤٠ من بين الأسرى الإسرائيليين في غزة. كما أن إسرائيل مستعدة للتخلي بمرونة فيما يتعلق بعودة النازحين في جنوبي قطاع غزة إلى شماله، وهي إحدى نقاط الخلاف الرئيسية في المفاوضات غير المباشرة مع حماس، وفق المسؤولين الإسرائيليين.

وكشف موقع واينت مسودة مشروع القانون الذي ينوي وزراء الليكود تقديمه إلى الحكومة بشأن تجنيد المتشددين اليهود في صفوف الجيش الإسرائيلي، في قضية قد تحسم مصير الائتلاف نفسه. وبحسب الموقع، فإن مشروع القانون الذي سي طرح على الحكومة لن يتضمن الأهداف التي يصر عليها أولئك الذين يطالبون بالمساواة في العبء خلال الحرب، كما أنه لا يوفر إجابة للاحتياجات الفورية من القوى العاملة للجيش الإسرائيلي. ويشكل قانون الإعفاء من التجنيد محور ضجة شعبية في إسرائيل وقد يحسم مصير الائتلاف الحكومي، لكن طرح هذه المسودة للنقاش يأتي في محاولة للتوصل إلى اتفاقات في هذا الملف الشائك.

ونقل واينت عن كبار المسؤولين في الليكود قولهم إنهم قرروا، تقديم مشروع القانون للحكومة من دون إجماع، لكن نية نتنياهو ووزراء الليكود المعنيين هي إقراره في الحكومة وتقديم المبادئ العامة للمستشار القانوني للحكومة، وبالتالي تحقيق تأجيل التشريع في هذه القضية المتفجرة حتى حزيران المقبل. وكان كبير حاخامات السفارديم أي اليهود الشرقيين يتسحاق يوسف، قال في وقت سابق إنه في حال أجبر المتدينون على الخدمة العسكرية فإنهم سيسافرون جميعا إلى الخارج. وأصدر الجيش الإسرائيلي السبت أوامر لآلاف الجنود الذين كان من المقرر تسريحهم من الخدمة الإلزامية، بالخدمة لمدة ٤ أشهر أخرى، بسبب نقص في القوى البشرية الناتج عن الحرب في غزة والتصعيد على الحدود الشمالية مع لبنان. وكان قرابة ٦٦ ألف شاب من المتدينين حصلوا على إعفاء من الخدمة العسكرية خلال العام الماضي.

وشدد زعيم المعارضة في إسرائيل، يائير لابيد، على ضرورة تجنيد الشباب الحريديم على الفور، فيما **هدد** الوزير في مجلس الحرب بيني غانتس، بالانسحاب من الحكومة في حال تم إقرار قانون التجنيد. وأفادت القناة ١٢ العبرية بأن زعيم المعارضة تطرق إلى مخطط تجنيد الحريديم قائلا: "هذا احتيال كامل، لن يتم تجنيد حتى ولو متدين واحد بموجب هذه الخطة، سيكون ذلك ضرا كبيرا على الاقتصاد والأمن". ودعا لابيد الوزير في مجلس الحرب الإسرائيلي بيني غانتس، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق وعضو مجلس الحرب غادي آيزنكوت، إلى استخدام الفيتو ضد القانون، مطالبا بتجنيد الشباب الحريديم المتدينين على الفور. وكان لابيد قد قال في منشور عبر منصة إكس "إن مشروع قانون التجنيد هو وجه لأفطع حكومة في تاريخ إسرائيل... هذا عار ومن يستمر في الجلوس في هذه الحكومة فهو مشارك في هذا العار".



من جهته، **هدد بيني غانتس** بالانسحاب من حكومة الطوارئ الإسرائيلية في حال تم إقرار قانون التجنيد الذي يثير جدلاً كبيراً منذ عدة أيام. ونقلت قناة ١٢ العبرية عن غانتس قوله: "لن نتمكن من البقاء في حكومة الطوارئ إذا تم إقرار قانون التجنيد بهذه الصيغة". وأشار غانتس إلى أن من شأن هذا القانون "الإضرار بوحدة وأمن إسرائيل بشكل عام، وفي زمن الحرب بشكل خاص".

وتأتي تعليقات غانتس بعد أن أعلن وزير الحرب يوآف غالانت، في وقت سابق أمس، أنه لن يدعم **هو الآخر مقترح ننتياهو**. وتتصل غالانت من مشروع قانون التجنيد المزمع طرحه على الحكومة الإسرائيلية الثلاثاء والذي يستثني اليهود المتشددين "الحريديم" من الخدمة العسكرية. وقال غالانت: "موقفي لم يتغير ولن أكون شريكاً في أي اقتراح حول قانون تجنيد لم يحظ بالإجماع، وبناء على ذلك لن أقف وراء مشروع القانون المتبلور ولن أدعمه".

إلى ذلك، رأى كوبي ميخائيل في **نظرة عليا/ معهد بحوث الأمن القومي الإسرائيلي**، أنه يتعين على إسرائيل **الآن أن تعلن عن تشكيل إدارة عسكرية مؤقتة في شمال قطاع غزة**، حيث عدد قليل نسبياً من السكان، وحيث بنية تحتية ضعيفة لحماس. وقد يمتد ذلك إلى أجزاء أخرى من القطاع حسب التطورات المستقبلية. **ينبغي لإسرائيل أن تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف:**

١- ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المستفيدين المقصودين، مع تجاوز حماس، وتقليل الفوضى والأذى الذي يلحق بالمدينين؛ ٢- إرسال رسائل واضحة إلى قيادة حماس والشعب الفلسطيني مفادها أن حماس لم تعد خياراً قابلاً للتطبيق. وهذا قد يضعف أي دعم شعبي للتنظيم؛ ٣- وضع الأساس لدخول فريق عمل دولي أو إقليمي أو مزيج منهما، لتولي السلطة على إدارة المنطقة وسكانها. ومن الممكن أن تكون هذه القوة مسؤولة أيضاً عن تسهيل إعادة تأهيل وتدريب الكوادر المحلية استعداداً للحكم الذاتي الفلسطيني المستقبلي في قطاع غزة.

ونشرت صحيفة **نيويورك تايمز** تقريراً قالت فيه إن غزة التي لا تزيد مساحتها عن ١٤٠ ميلاً، تحولت إلى مقبرة خشنّة، وفي كل مبنى أو بناية هناك بشر مدفونون تحتها. وتقول الصحيفة إن آخر رقم قدمته وزارة الصحة الفلسطينية في غزة عن المفقودين كان ٧,٠٠٠ شخص، إلا أن الرقم لم يحدّث منذ تشرين الثاني؛ وتم دفن البعض بسرعة بدون تسجيل أسمائهم في عداد الموتى، فيما تُركت الجثث الأخرى لتتحلل في العراء، نظراً لعدم الوصول إليها بسبب خطورة الأوضاع. وهناك من اختفوا وسط الفوضى والقتال والاعتقال الإسرائيلي. أما البقية، فيُحتمل أنهم لا يزالون عالقين تحت الأنقاض. ويشكل المدفونون تحت الأنقاض حصيلة ظل في غزة، ونجمة رمادية في أرقام وزارة الصحة التي سجلت الحصيلة بأكثر من ٣١,٠٠٠ ألف شهيد، **ويظلون جرحاً مفتوحاً لعائلاتهم التي تنتظر معجزة للعثور عليهم**. **وقد قبلت معظم العائلات بأن المفقودين هم ميتون، ومن غير الواضح إن كانت**



التقديرات الخاصة عن المفقودين تنعكس في الأرقام الرسمية. ومن الصعوبة بمكان البحث عن جثث في الحطام وسط القصف المتواصل وتبادل إطلاق النار والغارات الجوية. وفي بعض الأحيان، تكون عملية البحث صعبة نظراً للمسافة البعيدة التي تفصل أفراد العائلة الذين غادروا بحثاً عن أماكن آمنة. وعندما تنهار البنايات المتعددة الطوابق، فمن الصعب تمشيط تلة الأنقاض بدون آليات ثقيلة، وهي غير متوفرة في العادة.

ونشرت صحيفة أوبزيرفر تقريراً أعدّه جيسون بيرك، قال فيه إن المزاج العام بين الفلسطينيين وسكان العالم العربي وإسرائيل، هو أنه لن يكون هناك يوم تال للحرب الجارية في غزة. ويقول بيرك أن هناك نوعاً من الشعور في الشرق الأوسط بالواقع المؤلم، وهو أن الحرب التي اندلعت بعد هجوم حماس على إسرائيل لن تنتهي بنهاية واضحة لحرب قتل فيها ٣٢,٠٠٠ فلسطيني وأكثر من ١,٢٠٠ إسرائيلي؛ فالتحرك لوقف إطلاق النار قد يقود لفترة هدوء مؤقتة قبل أن تبدأ جولة عنف أخرى وأزمة إنسانية في غزة، وإن كانت على وتيرة منخفضة ومواجهات ستستمر لسنوات أخرى.

فالهذنة التي يجري النقاش حولها منذ ستة أسابيع، تراجعت حماس فيها عن مطالبها بانسحاب إسرائيلي كامل عبر مراحل من القطاع، ووقف دائم للنار. مما كان سيسمح لها بأن تبقى مسيطرة على أجزاء من القطاع في المستقبل القريب والإعلان عن نصر من نوع ما، بناء على فكرة أن الجيش التقليدي هو من يحتاج إلى النصر، أما حركات التمرد فيجب عليها النجاة.

وقال نتنياهو، إنه أخبر المفاوضين أنه لن يوافق إلا على هدنة مدتها ستة أسابيع، وأكد يوم الجمعة أن حماس لن تهزم إلا بضرب رفح التي لجأ إليها أكثر من مليون شخص، من أجل تدمير ما يقول إنها آخر الكتائب المتبقية لحماس والعثور على قادتها. ولن تدعم الولايات المتحدة الهجوم على، لكن إسرائيل مصرة على المضي في العملية بدعم أمريكا أو بدونه؛ ويخشى الكثيرون أن هذا لن يكون النهاية. وتقول نعومي نيومان، الباحثة الزائرة في معهد واشنطن، والتي عملت سابقاً في وحدة بحث بجهاز المخابرات الإسرائيلي "شين بيت": "أمل أننا لن نواجه هجمات شرسة أو أنها قصة بدون نهاية".

وتابعت الصحيفة: لا تتوقع منظمات الإغاثة عودة للحالة الطبيعية وتوزيع المساعدات. ولن يكون هناك أي بدء لعملية إعادة الإعمار بشكل مباشر، لكن وقف للتدمير والهدم المنظم للمدن. ولا أحد يعرف حجم الاحتياجات الإنسانية. وفي شمال غزة "هناك مئات الآلاف من الناس يعتاشون على تغذية غير جيدة وسط انهيار شبه كامل في النظام المدني واستئناف القتال؛ إن هناك عدة سيناريوهات بشأن من يدير القطاع وحياة ٢.٣ مليون نسمة الذين تمزقت حياتهم ويواجهون الجوع والصدمة، ويقول المحللون إن هذه السيناريوهات غير مقنعة...".



ويرى مراقبون أن الحديث عن اليوم التالي وما يجب أن يحدث بعد توقف الحرب "هو سوربالي"، كما علق مسؤول مخضرم مقيم في واشنطن، وهو "يقوم على افتراضات بأن هذه الأمور ستنتهي قريباً. وأخشى أن هذا سيستمر لوقت طويل". وحسب قول المسؤول، يعرف أقارب الأسرى الإسرائيليين في غزة أن الوقت ينفد سريعاً، ويضغطون باتجاه توقف القتال للإفراج عنهم. وبعد توقف الأعمال القتالية، يمكن للفلسطينيين والإسرائيليين التفكير بوضوح أكثر حول خيارات المستقبل.

أخبار ومواضيع متنوعة:

بايدن يوقع على مشروع قانون يحظر تمويل الأونروا ويتضمن مساعدات لإسرائيل بقيمة 3.3 مليار دولار... هاريس لا تستبعد حدوث "تداعيات وعواقب" بالنسبة لإسرائيل إذا مضت في عملية رفع... إنترسبت: بايدن وافق على إبادة الفلسطينيين في غزة... كاتب إسرائيلي: رهان نتياهو وإسرائيليين كثر على ترامب "وهم وكرثة على إسرائيل"!!..!!

وقع الرئيس بايدن على مشروع قانون إنفاق بقيمة 1.2 تريليون دولار لتجنب إغلاق محتمل للحكومة بعد أن وافق مجلس الشيوخ على مشروع القانون المؤلف من أكثر من 1000 صفحة في وقت مبكر من صباح السبت، حيث صوت 74 عضواً لصالحه وصوت ضده 24 عضواً، معظمهم من الجمهوريين. ويحظر مشروع القانون أي تمويل مباشر جديد لوكالة (أونروا). ويلغى مشروع القانون، أيضاً، تمويل لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة ضد إسرائيل ويمول بالكامل المساعدات العسكرية الأمريكية البالغة 3.3 مليار دولار لإسرائيل، والتي تتضمن تمويل نظام القبة الحديدية وأنظمة دفاعية أخرى. وأثار توقيع بايدن واتفاق الكونغرس الكثير من الانتقادات على وسائل التواصل الاجتماعي، ووصفه العديد من المعلقين بأنه يشبه عمل العصابات، نقلت القدس العربي.

قالت نائبة الرئيس الأمريكي، كامالا هاريس، إنه قد تكون هناك "تداعيات وعواقب" بالنسبة لإسرائيل إذا ما مضت قدماً في العملية البرية المتوقعة في رفح لملاحقة مقاتلي حماس. وأضافت هاريس لمحطة إيه بي سي نيوز الأمريكية: "لقد كنا واضحين في محادثات متعددة وبكل الطرق أن أي عملية عسكرية كبيرة في رفح ستكون خطأ فادحاً". وتابعت: "دعني أخبرك بشيء.. لقد درست الخرائط، ولا يوجد مكان يذهب إليه هؤلاء الأشخاص".

بدوره، صعد الرئيس ماكرون لهجته، الأحد، تجاه نتياهو، مؤكداً مجدداً "معارضته الصارمة" لهجوم إسرائيلي على رفح، ومحدراً من أن "النقل القسري للسكان يشكل جريمة حرب". وكرر ماكرون خلال اتصال هاتفي مع نتياهو دعوته إلى "وقف فوري ومستدام لإطلاق النار في غزة" و"دان بشدة الإعلانات الإسرائيلية الأخيرة بشأن الاستيطان". وكانت إسرائيل أعلنت الجمعة



مصادرة ٨٠٠ هكتار من الأراضي في غور الأردن بالضفة الغربية المحتلة بهدف بناء مستوطنات جديدة، نقلت فرانس برس.

واتهم مقال في موقع إنترسبوت الأميركي الرئيس بايدن بالموافقة على الهدف النهائي لإسرائيل المتمثل في إبادة الفلسطينيين في غزة، وبال دعم النشاط للهدف الإسرائيلي "غير المحدد المعالم" بالقضاء على حماس. وأوضح الكاتب أحمد خان، وهو ناشط سياسي ومن المدافعين عن حقوق الإنسان، أن إدارة بايدن ليست متواظنة فقط، بل مشاركة في الإبادة الجارية في غزة. وقال إن خبرته في تنظيم عمليات النقل الجوي في أفغانستان، والمساعدة في الجبهة الأوكرانية، وبناء الطرق في رواندا، لم تسعفه في التعامل مع تحديات غزة، التي لا تتعدى جلب بضعة شاحنات من الغذاء والدواء أسبوعياً إلى القطاع، لكنها قادته إلى استنتاج أن بايدن مشارك في كل ما تفعله إسرائيل في غزة.

واعتبر خان أنّ إبداء إدارة بايدن القلق كثيراً بشأن عدد القتلى المدنيين في غزة، مع دعمها للحرب الإسرائيلية هناك يثير سؤالا مزعجاً: هل هذه الإدارة متواظنة، عن علم، في تعظيم قتل المدنيين في واحدة من أكثر الحملات العسكرية فتكا في التاريخ الحديث، أم ساذجة بشكل مذهل؟ وفي كلتا الحالتين، يجيب خان، بأن مئات الآلاف من ناخبي الحزب الديمقراطي توصلوا إلى أن إبداء القلق على مصير الفلسطينيين والمشاركة بنشاط في إبادتهم، أمر لا يصدقه عقل.

وأضاف أن القصف الإسرائيلي المدمر لغزة لم يكن ممكناً دون عشرات الآلاف من القنابل والذخائر الموجهة التي أرسلتها الولايات المتحدة منذ ٧ تشرين الأول، مشيراً إلى أن هذه الإدارة نظمت أكثر من ١٠٠ عملية نقل للأسلحة ولم تخطر الكونغرس إلا باثنتين فقط. ولفت خان إلى التدفق المستمر للأسلحة إلى إسرائيل في نفس الوقت الذي يحجب فيه بايدن التمويل عن وكالة (أونروا)، وتأييده لأساليب مكلفة وخطيرة وغير عملية لنقل المساعدات إلى غزة (الإسقاط الجوي) والتي لن تتطلب إجبار إسرائيل على إنهاء حصارها على الغذاء والدواء.

وفيما تتواصل عملية تصاعد "الاحتكاكات والتباين في المواقف" بين إسرائيل والولايات المتحدة، تفيد تسريبات إسرائيلية أن نتنياهو يغازل دونالد ترامب مجدداً، ويجري اتصالات سرية مع أوساط في الحزب الجمهوري، ويطلب دعوته لتقديم خطاب في الكونغرس نكاية بالإدارة الأمريكية والحزب الديمقراطي كما فعل في ٢٠١٥، عندما شغل باراك أوباما منصب الرئاسة. ويحذر مدير مكتب صحيفة معاريف في واشنطن، شلومو شامير من ذلك، ويقول إن الرؤية التي تعتبر ترامب جيداً لإسرائيل ليست خاطئة فحسب بل خطيرة أيضاً. ويضيف في تحذيراته: إنه لأمر مذهل، وبصورة خاصة في الوقت الذي تنهار الرؤية نتيجة كارثة ٧ تشرين الأول، يبدو أن هناك رؤية جديدة- قديمة تنضج، وباتت أخطر وأكثر تهديداً؛ إنها دونالد ترامب.



ويقول شامير أيضا إنه في عواصم الغرب والبلاد الديمقراطية المركزية، تُعتبر التقديرات التي تشير إلى احتمال عودة ترامب بمثابة كابوس، ويُذكر أن ترامب من هدم مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى مؤثرة وقائدة، وأنه الشخص الذي أدلّ قوى عظمى، كألمانيا وفرنسا وبريطانيا، وهو الشخص الذي أبدى إعجابه بالديكتاتوريين، مثل بوتين، وخضع لهم، وتفاخر بالمحبة التي تجمعهم برئيس كوريا الشمالية كيم جون أون. ويتابع شامير: أوساط السفراء والدبلوماسيين الكبار في الأمم المتحدة ونيويورك، تصف احتمال عودة ترامب رئيساً بأنه كارثة.

يرى شامير أن الكارثة هي أنه حتى لو فاز ترامب وأقام في البيت الأبيض أربعة أعوام، فهذا سيكون كارثة لإسرائيل. ويعتبر أن "ما لا يفهمه نتنياهو ولا يريد فهمه، هو أن ترامب لن يكون ترامب نفسه الذي كان قبل ٤ أعوام. فهو ليس فقط لم يعد صديق نتنياهو، بل إنه يسخر من نتنياهو ويتعامل معه باستهزاء. مسؤول يهودي كبير قال إن حقيقة أن بايدن هو الرئيس خلال الحرب ضد حماس هي هدية من السماء". ويخلص شامير للقول: "عملياً، الوضع الذي يعيشه ترامب ليس جيداً، وليس مشجعاً في المنافسة الانتخابية. فهو شخصياً لا يملك المال، وأعلن محاموه أنه لن يستطيع دفع الغرامات التي فُرِضت عليه بقيمة ٤٠٠ مليون دولار. وبحسب الأخبار المحدثّة، فإنه لا يملك المال للحملة الانتخابية، ولا يوجد لديه متبرعون. وبحسب الصحف، فإن حملته الانتخابية ليست منظمة، وناشطون مركزيون تركوها؛ الخلاصة هي أن رؤية ترامب التي تتغلغل في أوساط إسرائيليين كثر ليست أكثر من واهمة، وهي كارثة على إسرائيل".

هل ستطرد الصين الدولار الأمريكي من الشرق الأوسط..!!؟

لفت تحليل لكريستي أون في مجلة ناشيونال إنترست الأمريكية، إلى أنّ الموازنة بين استخدام الدولار و RMB الصيني سوف تصبح وسيلة للحفاظ على الحياد الاستراتيجي وسط التفتت الجيوسياسي العالمي؛ فمع توسع النفوذ الجغرافي والاقتصادي للصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أصبحت دول المنطقة تدرك المخاطر الناجمة عن اعتمادها على الدولار الأمريكي؛ ومن صفقة الطاقة المقومة بواسطة RMB الصيني إلى الاندماج الأخير لأربع دول في الشرق الأوسط في مجموعة البريكس، تركب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا موجة التخلص من الدولار لحماية مصالحها الاقتصادية الطويلة الأجل؛

وبحسب التحليل، فإن الخطوات التي قطعتها الصين عبر التجارة والاستثمارات تشجع على اعتماد RMB، لكن الدولار ما زال يحتفظ بدور دولي مهم في جميع وظائف المال الثلاث - كوحدة حسابية، ووسيلة للتبادل، ومخزن للقيمة. وهو يشكل ما يقرب من ٩٠% من معاملات الصرف الأجنبي، ونصف عملة الفاتورة في التجارة العالمية، ونصف جميع القروض عبر الحدود وسندات الدين



الدولية؛ ورغم ذلك، انخفضت حصة الدولار في الاحتياطيات العالمية من ٧٣% في عام ٢٠٠١ إلى ٥٨% في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢. ويثير تسليحه من خلال نظام الدفع بين البنوك (CHIPS) وسويفت (SWIFT) المخاوف بشأن التلاعب. على سبيل المثال، تم حظر البنوك الإيرانية من استخدام سويفت منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني في عام ٢٠١٨، لكن البلاد اعتمدت بشكل متزايد RMB في المعاملات؛

وأضاف تحليل كريستي أون، أن الاعتماد على الدولار يحد من السيادة الاقتصادية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال زيادة تعرضها للتقلبات في الاقتصاد الأمريكي. وبالنسبة للبلدان التي تعاني من ضائقة الديون، أدى ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية وارتفاع الدولار إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض، وارتفاع تكلفة مدفوعات الديون، وتضخم أسعار الواردات، مما أدى إلى تقييد قدرتها على موازنة النمو الاقتصادي البطيء. وارتفع الدين الخارجي المستحق لدائني القطاع الخاص منذ ٢٠٢١ إلى ٤٢% في المنطقة العربية؛ وفي الوقت نفسه، يتحول التركيز الاقتصادي لدول الخليج نحو الشرق. وتشير التقديرات إلى أن تجارة دول مجلس التعاون الخليجي مع آسيا الناشئة - بما في ذلك الصين - سوف تتجاوز التجارة مع الغرب بحلول عام ٢٠٢٦؛

إن الجاذبية المتزايدة لعملة RMB ملحوظة في جميع الوظائف المالية الثلاث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وسيستخدمها البنك المركزي العراقي لإجراء التجارة مع الصين، لتعويض النقص المحلي في الدولار؛ وتمت ترقية RMB في ترتيب مبادلة عملات بقيمة ٦.٩٣ مليار دولار بين البنكين المركزيين الصيني والسعودي في تشرين الثاني الماضي؛ وفيما يتعلق بمخزن القيمة في نظام الاحتياطي، تمت إضافة RMB أيضاً إلى احتياطيات إسرائيل البالغة ٢٠٦ مليار دولار؛ ويعتبر RMB مستقرًا نسبيًا مع تكوين سعر صرف واضح بشكل متزايد؛

وأردف تحليل مجلة ناشيونال إنترست، أنه وخلافا للقروض المقومة بالدولار، أدت أسعار الفائدة المنخفضة نسبياً للعملة الصينية إلى زيادة طلب الصين على إصدار الديون. وقد وصلت أسعار الفائدة على RMB مؤخراً إلى أدنى مستوياتها، لتحل محل اليورو باعتباره ثاني أكبر عملة في تمويل التجارة العالمية. وأصدرت مصر سندات مقومة بالعملة الصينية مؤخراً بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وتكاليف إعادة التمويل مع استحقاق سنداتها في العام المقبل؛

ورغم أن الصين أصبحت أكثر انخراطاً في الوساطة في الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أن نهجها في التعامل مع الأمن الإقليمي يظل يقتصر على الدبلوماسية. وفي المقابل، تتمتع الولايات المتحدة بوجود أمني في المنطقة قد لا ترغب الصين في تحقيقه بعد. ومن الجدير بالذكر أن البلدان التي لها علاقات عسكرية مع الولايات المتحدة تشكل ما يقرب من ثلاثة أرباع



حيازات الحكومات الأجنبية من الأصول الأمريكية الآمنة: إن الموازنة بين استخدام الدولار و RMB في دول الخليج سوف تصبح وسيلة للحفاظ على الحياد الاستراتيجي وسط التفتت الجيوسياسي العالمي. ويستلزم هذا النهج في التعامل مع السياسة الواقعية تنمية عملية وعلاقات اقتصادية. ومع ذلك يرى المحلل صعوبة في إخضاع الدولار.

بروفيسور أمريكي: أيام زيلينسكي وأعوانه باتت معدودة... جنرال ألماني متقاعد: أوكرانيا لا تملك إمكانيات عسكرية كافية لتحقيق الانتصار... لوفيغارو: ه سيناريوهات لانتشار فرنسي عسكري بأوكرانيا... لن يُبقيّ الاتحاد الأوروبي على شيء في أوكرانيا سوى تربتها السوداء... هل وصل تنظيم «القاعدة» إلى موسكو... تفتيت وحدة المعايير الدولية..!!؟

قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، في مقابلة تلفزيونية، إن تصرفات دول الغرب في أوكرانيا تملئها الرغبة في منع روسيا من أن تصبح قوة عظمى. ويرى لافروف أن دول الغرب المهيمنة حاولت إدامة هيمنتها من خلال "العيش على حساب الآخرين". إلى ذلك، قال لافروف إن تصريحات الرئيس الفرنسي، بشأن إرسال قوات من بلاده إلى أوكرانيا إنما هي إرضاء لواشنطن ومحاولة لتقويض موقع ألمانيا في الاتحاد الأوروبي.

وقال الأستاذ بجامعة شيكاغو، جون ميرشايمر، إن الشخصيات الأساسية في كل من أوكرانيا والغرب باتت تدرك فعلا أن الهزيمة الحتمية ستكون من نصيب نظام كييف والناطو في الصراع مع روسيا. وأضاف الخبير لقناة **Judging Freedom** على يوتيوب: "أراهن أن غالبية الأوكرانيين الذين لهم علاقة بالأمن القومي وبالسياسة الخارجية، يدركون أن أيامهم أصبحت معدودة. وأنا على استعداد للمراهنة على أن معظم النخبة السياسية في الغرب تدرك أن أوكرانيا ستخسر حتما". وتابع ميرشايمر: "ولكن حتى إدراك الهزيمة المحتومة لم يوقف بعد الزعماء الغربيين، الذين يواصلون البحث بإصرار مهووس عن معجزة لإنقاذ كييف من الكارثة". وأوضح: هذه هي بالذات الاعتبارات التي يسترشد بها الرئيس ماكرون عندما يهذي بفكرة إرسال العسكريين إلى أوكرانيا. وخلص البروفيسور ميرشايمر إلى أن "انتصار روسيا، سيعني هزيمة ليس فقط أوكرانيا، بل الغرب أيضا. ولهذا السبب نحاول يائسين تجنب ذلك. لكننا لن ننجح".

بدوره، قال الجنرال الألماني المتقاعد هارالد كوجات في مقابلة مع RBB Inforadio، إن القوات المسلحة الأوكرانية لا تملك الإمكانيات العسكرية اللازمة لتحقيق الأهداف في ساحة المعركة. وأضاف كوجات، الذي خدم سابقا في سلاح الجو الألماني: "يقومون في ألمانيا، بإضفاء طابع رومانسي على الحرب. ويعتقدون أنه يمكن الفوز بها بالحجج الأخلاقية. لكن تحقيق الانتصار يتطلب قدرات عسكرية وقوة نارية. وفي هذا الصدد، في الواقع، كل شيء يتطور ببطء ولكن بثبات لصالح



روسيا". ولفت الجنرال السابق الانتباه إلى أن روسيا لا تواجه أي مشاكل كبيرة في تجنيد المتطوعين في قواتها المسلحة، بينما في أوكرانيا تعتبر قضية العناصر حادة حالياً. وأضاف: الزعم بأن نظام كييف سيتمكن من تحقيق أهدافه العسكرية في حال حصل على إمدادات كافية من الأسلحة، **ليس إلا "محض هراء".** وخلص الجنرال إلى القول: "لم يكن من الممكن تحقيق ذلك بالدبابات، ولن يكون ذلك ممكناً حتى بصواريخ تاوروس".

وبحسب صحيفة **لوفيغارو** الفرنسية، أثار الرئيس ماكرون غضب الحلفاء عندما ناقش علناً إمكانية إرسال "قوات برية" إلى أوكرانيا، في حربها مع روسيا؛ **فما هي السيناريوهات المحتملة لتلك الخطوة إن نفذت؟** سؤال حاولت صحيفة **لوفيغارو** الإجابة عنه، فحددت في تقرير لكاتبتها أموري كوتانساي-بيرفينكيير ٥ سيناريوهات محتملة لانتشار محتمل للقوات الفرنسية في أوكرانيا؛ في البداية أوضحت **لوفيغارو** أن ماكرون بإمكانه بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة إصدار الأمر بذلك، وسيتعين عليه إبلاغ البرلمان "في موعد لا يتجاوز ٣ أيام بعد بدء التدخل".

وإذا ما تقرر إرسال القوات فإنه يمكن أن يتخذ أشكالاً عديدة، كما أنه سيكون محدوداً، وفيما يلي **السيناريوهات الممكنة**، وهي تستند إما إلى سوابق في هذا الصدد أو إعلانات وزارية:

السيناريو الأول، فرنسا تشيد مصانع للأسلحة في أوكرانيا، حيث تقوم باريس بإنشاء مصانع أسلحة في أوكرانيا -سواء للإنتاج أو للصيانة- قد تشمل إنتاج الذخيرة؛ **الثاني**، المساعدة في إزالة الألغام وتدريب وتشغيل معدات معينة، وهذا لا يعتبر قتالاً مشتركاً، حيث يتم تدريب الجنود الأوكرانيين على أراضيهم؛ **الثالث**، حماية أوديسا، وفي هذا السيناريو، سينشر الجيش الفرنسي جنوداً لضمان الأمن البري والجوي في أوديسا، وتوقعت الصحيفة أن تنطوي مثل هذه الخطوة على مخاطر هائلة بالنسبة لفرنسا وأن تتطلب موارد كبيرة، إذ سيتعين على باريس نشر أنظمة مضادة للطائرات، وفي كل الأحوال ستضطر السلطة السياسية إلى أن تبرر ذلك الوجود بين الرأي العام، خصوصاً إذا كانت هناك وفيات؛

السيناريو الرابع، الجيش الفرنسي يقيم منطقة ملاذ آمن، وينطوي هذا السيناريو على القيود نفسها الموجودة في السيناريو السابق، ولكن على نطاق أوسع، وهنا يتوقع أن تنشر فرنسا قوات لإغاثة الجنود الأوكرانيين. لكن الكولونيل ميشيل جويبا يرى أن "عملية توفير ملاذ آمن في قلب أوكرانيا هي حالياً حلم بعيد المنال"؛ **والخامس**، هو المواجهة في الخنادق، وهذا السيناريو هو الأقل احتمالاً، وسيشهد قتال القوات الفرنسية إلى جانب الأوكرانيين، ويوضح خبير مقرب من وزارة القوات المسلحة أن "هذا سيكون بمثابة إعلان حرب على روسيا".



ولفت تعليق في صحيفة أرغومينتي إي فاكتي الروسية، إلى أنّ أيام أوكرانيا باتت معدودة، ويسارع الغرب إلى سرقة كل ما يمكن من هناك. فقد ذكرت صحيفة بوليتيكو أن فرنسا انضمت إلى الدعوة لتقليص استيراد المنتجات الزراعية من أوكرانيا. **وعلق الباحث السياسي يوري بوندارينكو، بالقول:** هكذا، يؤكد الاتحاد الأوروبي جوهره المخادع والمنافق تماماً. **فاليوم،** دول الاتحاد الأوروبي التي أظهرت منذ وقت غير بعيد أعظم قدر من الدعم لكيف تتسبب في إلحاق الضرر الأعظم بأوكرانيا. كان البولنديون، الذين أقسموا على الصداقة مع كيف، أول من أغلقوا جميع الطرق، وليس فقط على الحدود مع أوكرانيا، إنما وعبر سلوفاكيا وليتوانيا، حتى لا تصل المنتجات الأوكرانية إلى بولندا. وكما نرى، فإن فرنسا ليست بعيدة عن الانضمام إلى الركب.

وتابع بوندارينكو: أظن أن الخطوة التالية هي أن الاتحاد الأوروبي والغرب الجماعي بشكل عام سيبدوون في أخذ الأشياء الأكثر قيمة في أوكرانيا: فسوف يأخذون احتياطات الذهب، إذا كانت لا تزال هناك، وكنوز المتاحف، بما في ذلك روائع الفن الروسي، وكنوز الكاتدرائيات الأرثوذكسية المغلقة. **لن يكون من الممكن نقل كل الترب السوداء، ولكن سيتم كشط كل ما هو ممكن منها.** هذا العمل متواصل منذ فترة طويلة، وفي الأشهر المقبلة سوف تتسارع عملية سرقة أوكرانيا. وفي الوقت نفسه، سيبدل الغرب قصارى جهده حتى لا تتمكن السلطات الروسية الشرعية لاحقاً من العثور حتى على آثار المسروقات. **وأردف المعلق:** **لقد أدركت النخب الغربية عملياً أن أيام نظام كيف أصبحت معدودة، ويسابقون الوقت للحصول على كل ما يمكن من أوكرانيا.** تعلم هذه النخب أنه سيكون عليها وداع الأموال التي استثمرت هناك على شكل إعانات وقروض. ولذلك، فإنهم يريدون، كتعويض، أن يأخذوا كل ما في وسعهم دون مقابل.

وتساءل عبد الرحمن الراشد، في الشرق الأوسط: **لماذا يهاجم تنظيم «القاعدة» موسكو؟ وأجاب: لا يوجد سبب مقنع، حتى الاقتتال في سورية تراجع.** **وأضاف:** **العدو الأول لليوم للروس هم الأوكرانيون وحلفاؤهم الذين نفذوا عمليات سابقة استهدفت موسكو.** ولا ننسى أنّ حرب أوكرانيا أكبر من حرب غزة بمرات، من حيث عملياتها العسكرية والجيش المنخرطة فيها، علاوة على أنّ لها أبعاداً استراتيجية خطيرة، في حين غزة تظل صراعاً إقليمياً. **وزاد المحلل:** التورط في الصراع الأوكراني لم تجرؤ عليه من دول المنطقة سوى إيران، التي لعبت دوراً مهماً بتزويدها روسيا بطائرات «الدرونز»، التي أظهرت إيران لأول مرة مصدراً خطيراً للسلاح. **وبالتالي خارج التصور أنّ أي تنظيم تحت سيطرة طهران أو تحت تأثيرها يمكن أن يهاجم روسيا.**

وأضاف الراشد أنّ بقية دول المنطقة اختارت عدم الانحياز إلى أي جانب في الحرب الأوكرانية. وتستمر العلاقة جيدة مع روسيا، رغم الضغوط الأميركية، ورغم تعقيدات سواها بسبب دعم موسكو لطهران، أو نشاطات قواتها الخاصة في نزاعات المنطقة الأفروعربية؛ **إلصاق التهم بتنظيم القاعدة،**



وهو ليس بريئاً تماماً، لم يعد مقتعاً، ويعيدنا إلى البحث في حقيقة هذه الجماعة والجماعات المسلحة، سواء المنشقة عن «القاعدة» الأم أو التي ألهمها التنظيم وتأسست مستقلة...!!

وكتب حسام ميرو في الخليج الإماراتية، قائلاً: لم يمر النظام الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتأسيس الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، بمرحلة كانت فيها المعايير الدولية محل خلاف وتباين كما في العقدين الأخيرين، وزادت هذه الحالة حدة في السنوات الأخيرة، وصولاً إلى اللحظة الراهنة، التي تبدو فيها المنظومة الدولية فاقدة للاتفاق على معايير محددة تجاه معظم القضايا السياسية والاقتصادية، خصوصاً أن الأمم المتحدة، التي يفترض أنها مرجعية معظم المعايير في العلاقات الدولية، تبدو في حالة انقسام غير مسبوقة؛ بل أصبحت، بشكل من الأشكال، المرآة التي تعكس مستوى الاختلاف والتباين بين الدول الكبرى، حول المعيار الذي يمكن من خلاله تبني مواقف أممية واحدة. وتابع الكاتب: اليوم، لا تزال دول «حلف الناتو» تزعم أنها ملتزمة بعدم الانخراط المباشر لمصلحة أوكرانيا ضد روسيا، إلا أن هذا الادعاء يبدو مجرداً من أية قيمة عملية؛ إذ إن القسم الأكبر من الإمدادات المالية والعسكرية للحكومة والجيش الأوكرانيين، يأتي من واشنطن والاتحاد الأوروبي، وبالتالي، فإن محاولة التمييز بين الانخراط المباشر وغير المباشر، تبدو لا مكان لها في التصريف السياسي العملي، وأن معيار عدم إرسال القوات العسكرية، للقول بعدم الانخراط المباشر، هو معيار ناقص، يمكن القفز من فوقه إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وهو ما يبدو جلياً في الاتجاه الفرنسي لإرسال قوات غربية إلى أوكرانيا.

واعتبر ميرو أنّ هذا الوضع الدولي في تجاوز المعايير الدولية من قبل القوى الكبرى، أتاح إمكانية عدم التزام دول متوسطة أو صغيرة بالمعايير الدولية؛ فإذا كانت القوى التي يفترض بها أن تحمي المعايير الدولية، التي تمنع تفويض السلم والأمن العالميين، قد تجاوزتها للدفاع عن مصالح قومية خاصة، بعيداً عن أية اعتبارات أخرى، فما الذي يجبر دولاً أخرى على الالتزام بها، وهذا هو واقع حال عدد من الدول المهمة إقليمياً، ومتوسطة الوزن دولياً، في الشرق الأوسط، من العمل خارج أية معايير، مثل الالتزام بمبدأ سيادة الدول على أراضيها، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى، أو الالتزام بمبدأ حماية المدنيين أثناء الحرب، أو الالتزام بأبسط المعايير الحقوقية المتعلقة بحقوق الأفراد.

تنويه:

هذا التقرير يرصد المواقف والآراء الواردة في مجموعة من الصحف العربية والعالمية حول القضايا الساخنة محلياً وإقليمياً ودولياً، ولا يعبر بالضرورة عن رأي حركة البناء الوطني.